اقتصاد

قروض لسداد مديونيات «مصر للطيران»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

وافق مجلس النواب المصري في جلسته العامة، أمس الاثنين، على مشروع قانون حكومي بالإذن لوزير المالية بضمان «الشركة القابضة لمصر للطيران» (الناقل الرسمي للبلاد)، في الحصول على قروض من بنوك حكومية قيمتها خمسة مليارات جنيه، لتمويل الالتزامات الحتمية الخارجية والداخلية للشركة القابضة، والشركات التابعة لها، وسداد مديونياتها لدى العديد من الجهات الأجنبية. وأفاد تقرير مشترك للجان الخطة والموازنة، والسياحة والطيران المدني، والشؤون الدستورية والتشريعية، والشؤون الاقتصادية في البرلمان، بأن حصول الشركة على القرض سيخضع للشروط التي يحددها وزير المالية بقرار منه، وهو نتيجة الانعكاسات السلبية لأزمة تفشي فيروس كورونا على قطاع الطيران، والانخفاض الحاد في التشغيل، وعدم وجود تدفقات نقدية لسداد التزامات الشركة الخارجية لدى البنوك الأجنبية، وهيئات التمويل الدولية. وأضاف التقرير أن ضمانة وزارة المالية للشركة، في ما تحصل عليه من تمويل طويل الأجل، يعود إلى الظروف الصعبة التي تمر بها شركة «مصر للطيران» الوطنية بسبب أزمة كورونا، وانخفاض التشغيل إلى أدنى مستوياته، ومن ثم عدم وجود أموال لدى الشركة تمكنها من سداد التزاماتها الحتمية سواء في الداخل أو الخارج. وأدخلت اللجنة البرلمانية تعديلاً على مشروع القانون، والذي يتألف من مادة واحدة، ينص على تمويل «الشركة القابضة لمصر للطيران» من البنك الأهلي المصري وبنك مصر، وليس من البنك المركزي المصري، والذي يتمثل دوره في تنفيذ ضمانة متكاملة الأركان، في حالة إخفاق الشركة في سداد القرض وفوائده. ورغم موافقة الأغلبية في البرلمان على مشروع القانون، إلا أن عدداً من النواب طالب وزارة الطيران المدني بمعرفة أوجه صرف هذا القرض، والأوضاع المالية الحالية لشركة «مصر للطيران»، في ظل تراكم المديونيات عليها لدى العديد من الجهات الأجنبية.

وسجل النائب إيهاب رمزي رفضه مشروع القانون، قائلاً إن «أحد قيادات شركة مصر للطيران قال في تصريحات إعلامية إن الشركة تخسر مليار جنيه شهرياً، ما يعني أن القرض يستهدف تغطية خسائر الشركة لمدة خمسة أشهر فقط»، معتبراً أن الموافقة على هذا القرض تمثل إهداراً للمال العام، لأن القرض سيكون مصيره الفشل في تغطية نفقات الشركة كباقي القروض السابقة. وأضاف رمزي: «هناك شكاوى مستمرة من العمالة الزائدة في مصر للطيران، فضلاً عن ارتفاع أسعار الشركة مقارنة مع منافسيها، وهي مؤشرات تكشف عن سوء إدارة واضح، بما يستلزم إعادة النظر في خسائر الشركة المتراكمة، بدلاً من الموافقة على منحها قرضاً جديداً». وقالت النائبة أميرة أبو شقة إن حديثاً يدور حول ارتفاع مديونيات شركة «مصر للطيران» إلى 40 مليار جنيه، ما يمثل أكثر من نصف رأس مالها، وبالتالي خضوعها للتصفية وفقاً للقانون، مطالبة الحكومة بمد البرلمان بالأرقام الحقيقية عن مديونية الشركة، التي تعد رمزاً للدولة المصرية في مجال الطيران.

بدوره، دعا النائب منصف سليمان إلى أهمية التعرف على أوجه إنفاق الشركة، واستخدامها القروض في التطوير من عدمه، لأن الهدف من أي قرض تحصل عليه الشركة هو الارتقاء بأوضاعها، واستعادة مكانتها بين الشركات المتنافسة في قطاع الطيران.

(Getty)

انخفاض البطالة في الصين

أظهرت بيانات من الهيئة الوطنية للإحصاء أمس الاثنين، أن معدل البطالة على أساس المسح في المناطق الحضرية في الصين بلغ 4,9 في المائة في سبتمبر/ أيلول هذا العام، بانخفاض 0,5 نقطة مئوية عن نفس الفترة من العام الماضي. وخلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، خلقت البلاد 10,45 ملايين وظيفة جديدة في مناطقها الحضرية، محققة 95 في المائة من الهدف السنوي. وصرح فو لينغ هوي، المتحدث باسم الهيئة الوطنية للإحصاء في مؤتمر صحافي، أنه في الربع الثالث من هذا العام، ظل سوق العمل مستقرا بشكل عام، مستشهدا بالعوامل الرئيسية، بما في ذلك الانتعاش الاقتصادي المستدام وتنفيذ سياسات الوظيفة أولا.

لقطات

العراق يقلص المساحات الزراعية

أقرت وزارة الزراعة العراقية، بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية، الخطة الزراعية للموسم الشتوي لهذا العام، بعدما قلصت مساحة الأراضي المشمولة بالخطة إلى النصف، بسبب الأزمة المائية التي تعيشها البلاد، فيما تم استبعاد

محافظات معينة من الخطة بشكل كامل. يجري ذلك في وقت تعاني أغلب المحافظات العراقية من موجة جفاف غير مسبوقة، نتيجة قطع إيران روافد نهر دجلة. وتُعد المحافظات القريبة من إيران والمعتمدة على تلك الروافد الأكثر تضرراً من غيرها.

وتأخر العراق في إقرار خطته الزراعية للموسم الحالي، بعد محاولات لإقناع إيران بتغيير سياساتها المائية تجاه العراق، وطُرح عليها «تقاسم الضرر» بين البلدين، وحلول أخرى قابلتها كلها بالرفض. وأكد وزير الموارد المائية العراقي مهدي الحمداني أخيراً، أنه لم يجد «أي تعاون من قبل إيران بشأن استحصال حصتنا المائية».

نمو قطاع الأثاث الصيني

أظهرت بيانات من وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات أن قطاع الأثاث الصيني سجل نموا ثابتا في الأشهر الثمانية الأولى من العام. وخلال هذه الفترة، زادت الإيرادات التشغيلية للصناعة بنسبة 21,3 بالمائة على أساس سنوي لتصل إلى 494,04 مليار يوان (حوالي 76,7 مليار دولار أميركي)، وفقا للوزارة.

وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، قالت الوزارة إن الأرباح المجمعة بلغت 25,83 مليار يوان خلال هذه الفترة، بزيادة 27 بالمائة عن العام السابق.

وفي الأشهر الثمانية الأولى، تم إنتاج ما مجموعه 706,64 ملايين قطعة أثاث، بزيادة 22,2 بالمائة على أساس سنوي، وفقا للبيانات.

وفاة مؤسس شركة «بايكار» التركية

أعلنت شركة «بايكار» التركية المصنعة لمسيّرات «بيرقدار» وفاة رئيس مجلس إدارتها المهندس أوزدمير بيرقدار. جاء ذلك في بيان نشره مدير الشركة خلوق بيرقدار، أمس الإثنين، عبر حسابه وحساب الشركة على وسائل التواصل.

وقال بيرقدار في تغريدته: «والدنا أوزدمير بيرقدار، مصدر إلهامنا في ذمة الله». وتابع «كان واحدا من أولئك الذين كرسوا حياتهم للبحث والإنتاج. رحمه الله». كذلك، نعى المدير التقني للشركة سلجوق بيرقدار، والده قائلا: «توفي والدي، روحي، صديقي، ومرشدي الذي كرس حياته وصحته وثروته من أجل استقلال شعبه».

من جهته، قدم رئيس دائرة الاتصال بالرئاسة التركية، فخر الدين ألطون، تعازيه إلى عائلة بيرقدار، متمنياً الرحمة للفقيد والصبر والسلوان لذويه.

القضاء يدين وزيرة بتهم فساد للمرة الأولى في الجزائر

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

أصدر القضاء الجزائري، للمرة الأولى، حكما بالسجن في حق وزيرة سابقة. ويخص الأمر وزيرة البريد وتكنولوجيات الاتصالات السابقة، هدى إيمان فرعون، بعد إثبات تورطها في قضية فساد مالي وسوء استغلال الوظيفة. وأصدرت محكمة سيدي أمحمد، وسط العاصمة الجزائرية، حكما بالسجن ثلاث سنوات في حق الوزيرة السابقة، بتهمة إساءة استغلال الوظيفة، وصفقات مخالفة للقانون والأحكام التنظيمية والتشريعية، ومنح امتيازات غير مبررة وإبرام صفقات، وتبديد الأموال العمومية، وسوء استغلال الوظيفة، خلال تنفيذ مشروع المليون خط للتدفق العالي للإنترنت، كبّد خزينة الدولة 73 مليون دولار. وكانت هدى فرعون قد أقرت، خلال استجوابها من قبل القاضي في جلسة الأسبوع الماضي، بعدم قانونية تدخّلها في صفقة بين اتصالات الجزائر وشركة هواوي الصينية، وقالت: «لم يكن من حقها التدخل، باعتبار أن الأمر غير قانوني، لكنه جاء من أجل التشجيع على سرعة التنفيذ، لإيصال الإنترنت للمناطق النائية». وتُعد هدى إيمان فرعون من الوزراء المقربين من محيط الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وصعدت السلم الحكومي بشكل سريع، حيث عينت وزيرة للبريد والاتصالات في فبراير/ شباط 2015، وظلت في منصبها حتى ما بعد استقالة بوتفليقة، لتستبعد من الحكومة في يناير/كانون الثاني 2020 من قبل الرئيس عبد المجيد تبون، قبل أن يتم منعها من السفر في مرحلة أولى، ثم توقيفها في شهر ديسمبر/كانون الأول 2020. وبهذا الحكم، تصبح فرعون أول وزيرة تدان بتهم فساد أمام محكمة جزائرية، إذ لم يسبق للقضاء الجزائري منذ استقلال البلاد عام 1960، إدانة وزيرة بالسجن، بانتظار وزيرتين أخريين، تقلدتا المنصب الحكومي في عهد بوتفليقة، وتقبعان في السجن وتجري ملاحقتهما بتهم فساد، هما وزيرة الثقافة السابقة خليدة تومي، ووزيرة الصناعة السابقة جميلة تمازيرت. وأدانت المحكمة المدير العام السابق لاتصالات الجزائر، قبال الطيب، بالسجن النافذ 5 سنوات، بتهمة استغلال الوظيفة، مع الأمر بالإيداع من الجلسة مباشرة إلى السجن، وحكمت المحكمة بالبراءة لصالح المدير العام السابق للشركة الحكومية للهاتف النقال، موبيليس، شوادر أحمد، وأعضاء لجنة المفاوضات، حيث وجدت المحكمة أنهم ليسوا مذنبين ولا مسؤولية لهم في الصفقات التي عقدتها اتصالات الجزائر مع هواوي.

مال وسياسة

إيران تعزّز التجارة مع جيرانها: استئناف التصدير للسعودية

أكدت طهران، في إطار مساعيها لتوطيد العلاقات التجارية مع دول الجوار، أنها استأنفت التصدير إلى السعودية خلال الفترة الماضية

طهران ـ **صابر غل عنبري**

أعلنت طهران عن استئناف تصدير السلع الإيرانية إلى السعودية، بعد توقّف لسنوات، وذلك في إطار مساعي طهران لتوطيد العلاقات التجارية مع دول الجوار، ولا سيما الخليجية، حسب مراقبين. ونقلت وسائل إعلام إيرانية، عن المتحدث باسم الجمارك الإيرانية، روح الله لطيفي، أول من أمس، قوله إن «هناك شحنتين من السلع الإيرانية تم تصديرهما إلى السعودية خلال الفترة الماضية»، لافتاً إلى أن «استئناف الصادرات إلى السعودية يعكس إرادة الطرفين لتعزيز العلاقات، وهو ثمرة المباحثات معها بواسطة العراق». وأوضح أن حجم الصادرات ما زال ضئيلاً وليس كافياً، لكنه بشكل بداية لتعزيز الروابط الاقتصادية. وأضاف لطيفي أن استئناف حركة التجارة يعكس إرادة الطرفين لتعزيز العلاقات، وهو ثمرة المباحثات بينهما بواسطة العراق، مؤكداً أن «إيران والسعودية بلدان إسلاميان لديهما فرص كثيرة لتعزيز العلاقات في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية». وجرت بين الرياض وطهران عدة جولات من المحادثات خلال الفترة الماضية، لاستعادة العلاقات التي قُطعت في يناير/ كانون الثاني من عام 2016، بعدما تعرضت السفارة السعودية في طهران لهجوم من محتجين، بعد أن أعدمت السعودية رجل الدين الشيعي البارز باقر النمر. وأثرت القطيعة بين البلدين على مستوى التجارة بينهما، حيث بلغت صادرات إيران خلال الشهور الست الماضية إلى السعودية نحو 39 ألف دولار، في حين جاءت السعودية في ذيل قائمة المصدرين لطهران «من دون بيع أي سلعة لإيران»، حسب وكالة أنباء فارس. وقبل اندلاع الأزمة بين البلدين، بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين نحو 500 مليون دولار سنوياً، حسب بيانات غير رسمية. والنفط يمثّل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة لكلا البلدين. وقال المتحدث باسم الجمارك الإيرانية، روح الله لطيفي، لـ«العربي الجديد»، إن استئناف العلاقات التجارية «يعد انقطاع تام للصادرات والواردات بين البلدين، يمثل تطوراً إيجابياً بالتوازي مع المباحثات بينهما»، مشيراً إلى تصدير شحنتين من السلع الإيرانية إلى السعودية خلال الفترة الماضية بقيمة 39 ألف دولار. وشدد المتحدث الإيراني على أن «التقارب الإيراني السعودي سيكون له مردود إيجابي على الأمن الإقليمي والسلام في المنطقة والدول الإسلامية والنمو الاقتصادي»، لافتاً إلى أن التجار السعوديين كانت لهم سابقاً استثمارات في بعض الصناعات الإيرانية، وكانت هناك حركة تجارة بين البلدين قبل أن تنقطع العلاقات. وتابع لطيفي أن إيران تسعى إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول الجارة واسيا، في إطار التوجه نحو الشرق، مشيراً إلى أن استئناف العلاقات السياسية بين إيران والسعودية سينعكس إيجاباً على تعزيز العلاقات الاقتصادية «حيث لأسواق البلدين جاذبيتها للتجار الإيرانيين والسعوديين». وأشار المتحدث باسم الجمارك الإيرانية إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران والدول الـ15 الجارة خلال النصف الأول من العام الإيراني الحالي (21 مارس/آذار حتى 22 سبتمبر)، بلغ 22 مليارا و588 مليون دولار، فيما بلغ حجم كل التبادل التجاري الخارجي خلال هذه الفترة الزمنية، أكثر من 45 مليار دولار.

وأضاف لطيفي أن التبادل التجاري الإيراني مع الدول الجارة الـ15 سجل نمواً بنسبة 52 في المائة خلال الفترة مقارنة بالعام الماضي، ما يكشف عن تسجيل طهران نجاحات في الالتفاف على العقوبات الأميركية.

ورغم تشديد العقوبات الأميركية والقيود الناجمة عن جائحة كورونا، فقد صدّرت إيران العام الماضي (انتهى في 20 مارس/آذار 2021) مختلف سلعها إلى أكثر من 143 دولة، حسب بيانات رسمية. وفي إشارة إلى خمس وجهات رئيسية للصادرات الإيرانية بين الدول الجارة خلال الشهور الستة الماضية، بيّن لطيفي أن العراق تصدّرها بـ3 مليارات و840 مليون دولار، ثم تركيا بمليارين و308 ملايين دولار، تليها الإمارات بمليارين و243 مليون دولار، وأفغانستان بـ999 مليون دولار، وباكستان بـ544 مليون دولار. أما عن الدول الخمس الأولى في الواردات إلى إيران بين الجيران، فأكد أن الإمارات العربية تتصدرها بـ7 مليارات و305 ملايين دولار، ثم تركيا بمليارين و435 مليون دولار، وروسيا بـ639 مليون دولار، والعراق بـ499 مليون دولار، وعمان بـ270 مليون دولار.

وحسب وكالة الأنباء الإيرانية (إرنا)، قال رئيس منظمة التطوير التجاري في إيران، علي رضا بيمان باك، أول من أمس، إن تحديد وجهات الصادرات الإيرانية، لا سيما إلى دول الجوار، من أولويات توسيع التجارة الخارجية في البلاد. وخلال اجتماع اللجان التابعة لغرفة التجارة الإيرانية، أول من أمس، أعلن بيمان باك أن منظمة التطوير التجاري الإيرانية وضعت على سلم أولوياتها الحضور الفاعل في أسواق الصادرات العالمية. يُذكر أن مصلحة الجمارك الإيرانية أعلنت في أحدث تقاريرها، أن حجم التجارة الخارجية الإيرانية بلغ خلال الأشهر الستة الماضية 79 مليونا و100 ألف طن؛ وبما يعادل 45 مليار دولار، وأن حصة الصادرات الإيرانية من ذلك بلغت 21 مليارا و800 مليون دولار، مقابل حجم استيراد البلاد خلال الفترة نفسها الذي بلغ 23 مليارا و100 مليون دولار.

45
أعلنت مصلحة الجمارك الإيرانية، في أحدث تقاريرها، أن حجم التجارة الخارجية الإيرانية بلغ خلال الأشهر الستة الماضية 79 مليونا و100 ألف طن؛ بما يعادل 45 مليار دولار.

طهران تسعى إلى تنشيط اسواقها عبر زيادة صادراتها إلى دول الجوار (الأناضول)

مال وناس

الركود يضرب أسواق ليبيا

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

بعبارة لا بيع ولا شراء، يصف مورد سلع غذائيّة، يدعى محمّد عبيد، وضع الأسواق الليبية خلال الفترة الأخيرة. وقال عبيد لـ«العربي الجديد»: المستهلك يشتكي من الغلاء بينما التّاجر يبحث عن الرّبح. وأضاف أنّ التّضخّم في ليبيا مستورد بسبب ارتفاع الأسعار عالميًا في ظل جائحة كورونا، بالإضافة إلى ارتفاع أكلاف الشحن والنقل البحري، موضحاً أن ليبيا تستورد 85% من احتياجاتها من الخارج. ومن أمام سوق «غوط الديس» بمنطقة عين زارة، جنوب طرابلس، قال المواطن عبد العظيم كرواط، لـ«العربي الجديد»، إن مبلغ 450 ديناراً (نحو 100 دولار) لا يكفي لشراء احتياجات أسرة ليبيّة مكوّنة من ستّة أشخاص، إلا في حال التركيز على شراء بعض السلع الأساسية والاستغناء عن غيرها، فالغلاء يتزايد كل يوم والرواتب كما هي. وأوضح أن سعر كيلوغرام الأرز ارتفع إلى 4 دنانير، ومعجون الطماطم إلى 3,5 دنانير. ومن جانبه، قال الباحث الاقتصادي عبد النّبي فرج الإصبيعي إن الأسعار ارتفعت مرتين هذا العام، الارتفاع الأول مع مطلع العام الحالي بسبب تخفيض قيمة الدينار، والارتفاع الآخر خلال الفترة القليلة الماضية بسبب نيّة الحكومة رفع سقف المرتبات. وحذّر الإصبيعي من أنّ ليبيا ستعاني من ركود اقتصادي أكبر في حال تدهور الأوضاع الاقتصادية. وقال الخبير الاقتصاديّ عطيّة الفيتوري، لـ«العربي الجديد»: لا توجد سياسات اقتصادية صحيحة يتم اتخاذها، حيث تم إجراء تخفيض قيمة الدينار، وأعقبه التوسع في الإنفاق العام الاستهلاكي، وفتح باب الاقتصاد على مصراعيه لكل السلع المستوردة، وزد على ذلك تردّي الأوضاع المعيشيّة والمعاناة اليوميّة للمواطن، فلا سيولة متوفّرة بالمصارف التجاريّة مع غلاء في الأسعار. وأعلنت حكومة الوحدة الوطنيّة عن الشروع في منح قروض للشباب بقيمة 1,75 مليار دينار في مسعى لتحريك عجلة الاقتصاد ودعم المشروعات الصغرى والمتناهية في الصغر. وصرفت الحكومة على مشروعات عودة الحياة 7,9 مليارات دينار (1,76 مليار دولار)، ما يعادل 52% من إجماليّ مخصّصات التّنمية في الموازنة المقترحة عام 2021.

وقال طارق عربيبي، الذي يعمل في شركة عقارات، إنّ القطاع العقاري تضرّر كثيراً بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد من عدم الاستقرار السياسي وجائحة كورونا وتخفيض العملة، وبالتالي هناك انخفاض في هوامش الأرباح نتيجة ارتفاع أسعار الحديد بنسبة 100% وعدم استقرار أسعار الإسمنت في الأسواق. وحسب تجار وموردين، تحدثوا لـ«العربي الجديد»، شمل ارتفاع الأسعار السلع الغذائية والدوائية والمستلزمات الزراعية، بالإضافة إلى النقل البري والجوي. ويشير الأستاذ بجامعة المرقب فتحي حمير إلى أنه مصاب بالإحباط والأسعار غالية ولا توجد سيولة بالمصارف والرواتب قليلة بالمقارنة مع كلفة المعيشة. وأضاف: أعمل كسائق سيّارة أجرة لتوفير مصروف يومي للأسرة وسط الأزمات المعيشية التي تحاصرنا والتّضخّم الذي يكسر ظهرنا. وقال مدير الإدارة التّجاريّة بوزارة الاقتصاد مصطفى قدارة، خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن سبب ارتفاع الأسعار المباشر هو تهاوي سعر الصّرف الجديد للدينار الذي شهد انخفاضاً بنسبة 70% دفعة واحدة أمام الدولار الأميركي. وتأثّرت الأسعار بأزمة كورونا، وتوحيد سعر صرف العملة الليبيّة، وذلك منذ الثالث من يناير/ كانون الثاني الماضي، حين بدأ مصرف ليبيا المركزيّ بتعديل سعر الصّرف مقابل العملات الأجنبيّة. وأصبح سعر بيع العملة المحلية 4,48 دنانير مقابل الدولار الأميركي الواحد، بدلا من السعر القديم 1,4 دينار، بالإضافة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 إلى أقل من 30 مليار دينار، ما أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية.

ارتفاع كبير في اسعار السلع الغذائية (Getty)

أخبار العرب

دبي: السيطرة على حريق اندلع في جبل علي

أعلن المكتب الإعلامي لحكومة دبي، أمس الإثنين، السيطرة على حريق اندلع، أمس، في مخلفات زيوت بمنطقة جبل علي الصناعية، من دون وقوع إصابات. وقال المكتب، في تغريدة على «تويتر»، إن رجال الإطفاء نجحوا في السيطرة على الحريق في مكبّ لمخلفات الزيوت في منطقة جبل علي الصناعية، بعيداً عن محيط المصانع والمنشآت القائمة هناك.

وتابع المكتب: «لم يتم تسجيل أية إصابات جراء هذا الحادث، والدخان في المنطقة نجم عن احتراق المخلفات الزيتية». وميناء جبل علي يُعد الأبرز في الإمارات، ويبعد 30 كم عن وسط مدينة دبي، باتجاه الغرب نحو العاصمة أبوظبي، كما يعد أحد أكثر الموانئ ازدحاما في العالم، وفق موانئ دبي العالمية. وتمثل هذه المنطقة عصب الاقتصاد والاستثمار في دبي، لكنّها تتعرض بين الحين والآخر إلى حرائق تؤثر على حركة التجارة العالمية.

اتفاقية للنقل الجوي بين قطر والاتحاد الأوروبي

وقّعت دولة قطر على الاتفاقية الشاملة للنقل الجوي مع الاتحاد الأوروبي، لتحل محل الاتفاقيات الثنائية الموقعة من دون أن تُلغي الحقوق السابقة الممنوحة لقطر أو للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقّع الاتفاقية، أمس، في لوكسمبورغ، وزير المواصلات والاتصالات القطري، جاسم بن سيف السليطي، ووزير الشؤون الخارجية في سلوفينيا أنزي لوغار، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية الحالية للاتحاد الأوروبي، وجوزيب بوريل الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسية والأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية.

وذكرت وزارة المواصلات القطرية، في بيان صحافي، أنه بموجب الاتفاقية ستتمتع الشركات المعنية من جانب جميع الدول بسهولة وحرية الدخول إلى الأسواق بقيود أقل، لتعزيز فرص المنافسة بشكل أكبر، والتي حرص الأطراف على أن تكون عادلة، وتضمن تطبيق مبادئ منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو) من خلال «إتاحة فرص عادلة ومتكافئة لجميع الأطراف.

تقارير عربية

مال وناس

تحدي زيادة السكان: العراقيون يواجهون أزمة خدمات

بغداد ـ **صلاح حسن بابان**

وسط تأكيدات برلمانية باستمرار تفاقم أزمات العراق الاقتصادية والخدمية، تسجل البلاد ارتفاعاً متواصلاً في عدد السكان الذي سيصل خلال أقل من 10 سنوات إلى 50 مليون نسمة، وفق تقديرات رسمية، في ظل انعدام الخطط الحكومية لمواجهة هذه الزيادة التي يقول مختصون إنها تحتاج إلى ملايين الوحدات السكنية الجديدة والآلاف المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية مع توسيع خدمات البنى التحتية الحالية.

ويطرح مختصون بالاقتصاد الاستثمار كحل بديل لمواجهة أزمات العراق الخدمية تحديدا عبر بوابة النفط مقابل الإعمار، مع طرح عدة دول يمكن أن توفر مثل هذا الخيار للعراقيين أبرزها الصين وتركيا والأقرب، بعد زيارة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي لبكين نهاية سبتمبر/ أيلول 2019 الماضي وتوقيعه مذكرة تفاهم أولية بشأن ذلك، على أساس الإعمار مقابل النفط العراقي للصين وعلى مدى يصل إلى 30 عاما.

البلاد تحتاج إلى 5 ملايين وحدة لحل أزمة الإسكان

ومطلع الشهر الحالي، أشارت توقعات وزارة التخطيط العراقية إلى أن عدد سكان البلاد في العام 2030 سيصل إلى 50 مليون نسمة في ظل التقديرات السنوية للسكان الذين يزدادون، بمعدل 850 ألفاً إلى مليون نسمة في السنة الواحدة بنسبة نمو سنوية بالغة 2,6 في المائة، مع احتمالية أن يرتفع العدد إلى 80 مليون نسمة بحلول العام 2050.

ويؤكد المتحدث باسم وزارة التخطيط العراقية، عبد الزهرة الهنداوي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الزيادات السكانية تحتاج إلى سياسات تنموية بعيدة المدى لتحويلها من عبء تنموي إلى محاور دافعة ورافعة، وعلى أساس ذلك وُضعت الوثيقة الوطنية للكثافة السكانية التي تتضمن مجموعة من المحاور الأساسية التي تُركز في مقدمتها على تمكين الشباب بالإضافة إلى تمكين المرأة في العديد من المجالات.

ارتفاع نسبة الإنجاب في المناطق الفقيرة

وأشارت تقديرات سابقة إلى أن نسب الإنجاب عالية جداً في المناطق النائية والفقيرة التي تُعاني من إشكاليات اقتصادية وصحية، ما أدى إلى ارتفاع معدل السكان بشكل كبير. وتأتي هذه الزيادة السكانية، بالتزامن مع أزمات عديدة يعاني منها البلد، أبرزها البطالة والفقر وارتفاع أسعار المواد الغذائية، فضلاً عن موازنات لم تتضمن أي تخصيصات لتعيينات جديدة، بالإضافة إلى تردي البنى التحتية. إحصائيات سابقة لوزارتي التخطيط والتجارة تؤكد أن عدد السكان في العراق ارتفع منذ عام 1990 إلى 2020 بنسبة عالية؛ ففي الوقت الذي كان فيه عدد السكان عام 1990 لا يزيد عن 18 مليوناً، ارتفع عددهم عام 2000 إلى 24 مليون نسمة، ما ساهم في زيادة عدد العاطلين عن العمل إلى حدود 42 في المائة من القوى العاملة وخاصة في ظل عدم وجود فرص عمل جديدة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية. وتضاعف معدل الفقر في العراق في عام 2020، حيث بات 40 في المائة من السكان البالغ عددهم 40 مليون نسمة، فقراء وفق البنك الدولي.

مسؤول حكومي عراقي بارز في بغداد، أقر بحاجة البلاد الآنية إلى ما لا يقل عن 5 ملايين وحدة سكنية لفك أزمة السكن ولنحو 20 ألف مدرسة و400 مستشفى جديدة وأكثر من ألفي مركز صحي. وبيّن المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، أن العراق لم يبن خلال العام الماضي سوى 200 مدرسة فقط ومستشفى واحد و30 مركزا صحيا وهو ما يمكن اعتباره فشلا كبيرا في مواجهة الأزمات الخدمية في البلاد ويضيف في حديث مع «العربي الجديد»، أن زيارة السكان تترتب عليها تحديات ضخمة من بينها مضاعفة عمليات البناء والتأهيل للبنى التحتية والخدمات وهو ما لا يتوفر حاليا، خاصة وأن أكثر من نصف موازنات البلاد تذهب كنفقات تشغيلية وهي عبارة عن مرتبات شهرية بواقع نحو 4,5 مليارات دولار شهريا فقط للمرتبات وبإجمالي سنوي يصل إلى نصف الموازنة أو أكثر من النصف».

انخفاض مستوى الدخل

وادى ذلك، كما يرى الخبير الاقتصادي، عبد الرحمن الشيخلي، إلى «انخفاض مستوى دخل العراقي بحيث أصبح أكثر من 30 في المائة من السكان تحت خط الفقر، حسب إحصائيات منظمات المجتمع الدولي، كما أنّ هذه الزيادة السكانية غير المخطط لها من قبل حكومات ما بعد 2003 كانت لها نتائج عكسية كبيرة جداً، إضافة لما ذُكر فإن هذه الزيادة أوجدت حالة من النقص في الخدمات وظهور العشوائيات السكانية بغياب المجمعات السكنية التي يحتاجها البلد اليوم بما يقدره الخبراء بحدود 5 ملايين وحدة سكنية». وأضاف الشيخلي: «كما يؤدي ذلك إلى عدم كفاية خدمات البلدية من ماء وكهرباء ومحطات للصرف الصحي ومستوصفات صحية ومراكز للحمايات الأمنية وشبكة شوارع لتأمين وصول الطلبة إلى المدارس والجامعات والموظفين إلى أعمالهم وغيرها الكثير». وحسب حديث الخبير الاقتصادي لـ«العربي الجديد»، فإن نسبة عدد المهجرين من العراقيين تجاوزت الأربعة ملايين مهاجر خارج العراق، بالإضافة إلى عدد مهجري الداخل الذين تركوا مناطقهم ودورهم بعد أحداث سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من البلد ولم يعودوا لها رغم تحرير تلك المناطق بسبب استمرار بسط النفوذ عليها إلى ما بعد التحرير، وهو ما يعني أن التقديرات السكانية الحالية تبقى قابلة للزيادة وغير نهائية.

الزيادة الكبيرة في عدد السكان لم تصاحبها مشروعات تنموية، ما فاقم من معيشة العراقيين (الأناضول)

اسواق

تهاوي الليرة التركية يهدد السوريين

عدنان عبد الرزاق

فاقم تراجع سعر صرف الليرة التركية، من معاناة السوريين شمال غربي سورية الذين اعتمدوها كعملة تداول رئيسية، إلى جانب الدولار والليرة السورية، منذ يونيو/ حزيران العام الماضي. وارتفعت أسعار السلع بأكثر من 30% في مناطق إدلب وشمال حلب الخارجة عن سيطرة نظام بشار الأسد، لتبلغ هذه الأيام، مستويات قياسية، هي الأعلى بتاريخ المنطقة بعد رفع شركة «وتد» قبل أيام أسعار المشتقات النفطية، الأمر الذي زاد من ارتفاع الأسعار بمنطقة تعاني من أعلى نسب البطالة والفقر، ربما على مستوى العالم، ولا يحكم تسعير السلع والمنتجات، شمال غربي سورية المحرر، وبمحافظة إدلب التي تسيطر عليها «هيئة تحرير الشام» أي ضابط أو جهة رقابية، بل يؤثر العرض والطلب وتبدل أسعار العملات في أسعار المنتجات التي تتذبذب بشكل مستمر، ما ينشر في المنطقة بمن فيها المجاعة بحسب ما يؤكده العامل بالشأن الإغاثي في إدلب، محمود عبد الرحمن، لـ«العربي الجديد».

عبد الرحمن يكشف خلال اتصال هاتفي أن رفع أسعار المحروقات الأسبوع الماضي، زاد من ارتفاع الأسعار، حتى المنتجة محلياً، من خضر وفواكه وسلع استهلاكية.

وقفز سعر كيلو لحم الخروف من 45 إلى 50 ليرة تركية واللبن «زبادي» من 7,5 إلى 8,5 ليرات، حسب عبد الرحمن. ويلفت المتحدث إلى أنه «لولا نعمة الطاقة الشمسية لكانت لرفع أسعار المشتقات النفطية آثار كارثية»، مشيراً إلى انتشار ألواح الطاقة الشمسية بشمال غربي سورية، التي تعدت الإنارة والاستخدام المنزلي، إلى المشاريع الزراعية وبعض المنشآت الصناعية الصغيرة.

وقبل أيام وللمرة الثانية خلال شهر، ارتفعت أسعار المشتقات النفطية، ليصل ليتر البنزين المستورد إلى 7,71 ليرات تركية والمازوت المستورد 7,61 ليرات تركية، وتجاوز سعر الدولار 9 ليرات تركية خلال الفترة الأخيرة.

وبررت «وتد» رفع أسعارها بالارتفاع الحاصل في أسعار النفط العالمي وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة التركية.

وقالت مصادر خاصة من الحكومة السورية المؤقتة إنّ «الفقر أكبر من قدرتنا على المساعدات» لكن رغم ذلك، قمنا بجولات على بعض المخيمات ووزعنا 250 ليرة تركية لكل أسرة وسنعود يوم الأربعاء لمخيمات أخرى بمنطقة رأس العين لنساهم بتخفيف معاناة الشعب ووصول النازحين إلى الحد الأدنى من المعيشة.

في المقابل، يكشف العامل بتوزيع المساعدات، من مخيم روحين للنازحين شمال غربي سورية، أحمد المدلل، أن المساعدات تراجعت «بأكثر من 100%» فاليوم تصل إلى أسر المخيمات سلة غذائية شهرية لا يتجاوز وزنها 50 كيلوغراماً مواد غذائية ومنظفات»، كما تنسلم بعض الأسر، مساعدات مالية تتراوح بين 50 و100 دولار شهرياً، لكنها انتقائية وعشوائية.

ومن جانبه، يرى رئيس مجموعة عمل اقتصاد سورية، أسامة القاضي، أن هناك أسباباً مجتمعة أوصلت السوريين بالمناطق المحررة، إلى أسوأ واقع معيشي وإنساني، ربما بالعالم، فهذه المنطقة الصغيرة التي يسكنها أكثر من 4,5 ملايين سوري، معظمهم أتوا من مدن ومناطق أخرى من دون أي رأسمال ولا يمتلكون منازل أو لديهم دخل، يعتمدون على فرص عمل تكاد تكون نادرة، بالقطاع الزراعي أو العمراني، ويعانون بالوقت نفسه من غلاء أسعار المواد وتقلبات الأسواق المستمر.

ويقترح الاقتصادي السوري خلال حديثه لـ«العربي الجديد» أن يتم العمل على تأمين بيئة اقتصادية، عبر جذب الاستثمارات وتقديم ميزات وإعفاءات للرساميل، فتلك المنطقة من أغنى مناطق سورية زراعياً، كما أن أي استثمار عقاري أو صناعي، مضمون النتائج والأرباح، مستدركاً بأن مخاوف اجتياح عسكري أو استمرار القصف الروسي والأسدي هي المخاوف الوحيدة لرأس المال. وحول مطالبات سكان غربي سورية باعتماد الدولار بدل الليرة التركية المتقلب سعرها، وخروجهم بتظاهرات احتجاجية يوم الجمعة الماضي، يقول القاضي: «لا أعتقد أن المشكلة بنوع العملة المتداولة بقدر ما هي بتأمين عمل ودخل».

ويقول وزير الاقتصاد بالحكومة السورية المؤقتة «معارضة»، عبد الوزير عبد الحكيم المصري، لـ«العربي الجديد»: «بدأنا وفق إمكاناتنا، بتوزيع مساعدات مالية واستمرار دعم الخبز... ندعم طن الطحين بـ160 دولاراً، بعدما ثبتنا سعر ووزن الخبز، نضبع ربطة الخبز 700 غرام بليرة تركية عبر ثلاثة أفران تابعة للمجالس المحلية... كما خفضنا الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، خصوصاً المحروقات عدا الأوروبية بتقاضى 100 ليرة تركية عن إدخال كل 1000 ليتر مازوت أوروبي».

ويكشف الوزير السوري أن لدى مجلس الوزراء بالحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف المعارض، اجتماعاً يوم الخميس المقبل، لمحاولة إيجاد طرق أخرى لدعم السوريين ومحاولة التقليل من آثار الغلاء وويلات الشتاء المتوقعة هذا العام.

الكويت تسيطر على حريق نفطي

قالت شركة البترول الوطنية الكويتية إنّ حريقا اندلع، صباح أمس، في وحدة إزالة الكبريت بمصفاة ميناء الأحمدي، وأدى إلى وقوع إصابات لكن عمليات التصدير والإمدادات المحلية لم تتأثر بسبب الحريق، فيما توقع مسؤول عودة الأمور لحالتها الطبيعية خلال ساعات. وقالت الشركة إنه تمت السيطرة بالكامل على الحريق. وأفادت الشركة بوقوع عدد من الإصابات «الطفيفة» وحالات اختناق نتيجة استنشاق الأدخنة. وبأنها قدمت الإسعافات الأولية للمصابين في الموقع «وجميعهم في حالة جيدة» كما تم نقل مصابين آخرين إلى مستشفى العدان وحالتهما «مستقرة». وقالت الشركة: «لم تتأثر عمليات المصفاة وعمليات التصدير، كما لم تتأثر عمليات التسويق المحلي وعمليات تزويد وزارة الكهرباء والماء جراء الحريق».

أخبار العالم

انطاليا تستقبل أكثر من 8 ملايين سائح

استقبلت ولاية أنطاليا التي تعد عاصمة السياحة في تركيا، أكثر من 8 ملايين سائح منذ بداية العام الجاري وحتى 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. وحسب بيان صادر عن مكتب الولاية، أمس الإثنين، تجاوز عدد السياح الذين فضلوا زيارة أنطاليا في أكتوبر مليون سائح، مشيرا إلى استمرار الزيادة في أعداد السياح.

وأوضح البيان أن عدد سياح الولاية خلال الفترة بين يناير/ كانون الثاني إلى 17 أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، كان 3 ملايين و70 ألفا و854. بينما ارتفع العدد في الفترة نفسها من العام الجاري إلى 8 ملايين و38 ألفا و761 سائحا. بحسب مكتب الولاية. وارتفع عدد السياح القادمين إلى أنطاليا عبر الرحلات الجوية منذ يناير/ كانون الثاني 2021، بنسبة 162 بالمائة مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2020.

ارتفاع أسعار الغاز في كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات أمس، أن أسعار الغاز في كوريا الجنوبية استمرت في الارتفاع، إذ سجلت أسعار النفط أعلى مستوى لها في سبع سنوات وسط التعافي الاقتصادي العالمي. بلغ متوسط سعر البنزين في جميع أنحاء البلاد 1,724,7 وون (1,45 دولار) للتر الواحد أمس، وهو أعلى مستوى منذ ديسمبر/ كانون الأول 2014، وفقًا للبيانات التي جمعتها شركة النفط الوطنية الكورية التي تديرها الحكومة. وأظهرت البيانات أن سعر الغاز في سيول تجاوز مستوى 1,800 وون للتر الواحد. قال مراقبو السوق إن أسعار الغاز قد ترتفع أكثر مع ارتفاع أسعار النفط العالمية، بسبب انتعاش الطلب وسط التعافي العالمي من الجائحة. كما رفع تراجع قيمة العملة الكورية أمام الدولار الأميركي تكاليف استيراد المنتجات النفطية.

اقتصاد الناس

عادت الطاقة الأحفورية مجدداً لرسم خارطة النفوذ الجيوسياسي العالمي، وربما تهديد مستقبل بعض الحكومات، وسط الارتفاع الجنوني في أسعار فواتير الكهرباء والوقود، والنقص المريع في إمدادات الغاز الطبيعي، والمضاربات المحمومة على العقود الآجلة

تداعيات أزمة الطاقة

ضغوط متزايدة على بايدن وزيادة النفوذ الروسي في أوروبا

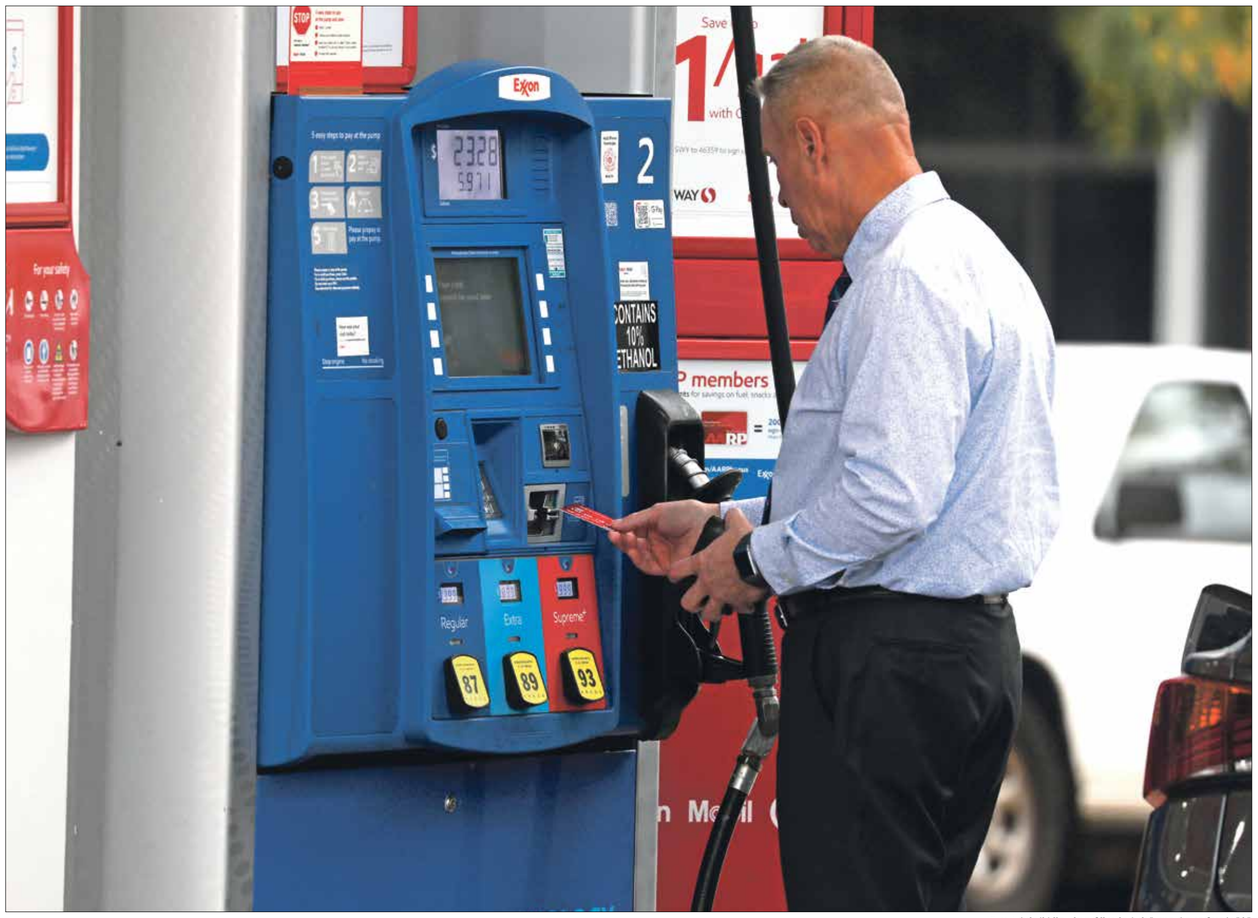

ملف اميركي من مستقبل فواتير الكهرباء والغازولين (Getty)

للحدث. **موسى مهدي**

قبل أسبوعين فقط من اجتماع كبار قادة العالم في مؤتمر «التغير المناخي»، في مدينة غلاسكو الاسكتلندية شمالي بريطانيا، تواصل الطاقة الأحفورية تحدّي سياسات الطاقة النظيفة، إذ ترتفع أسعار الغاز الطبيعي بمستويات جنونية، وسط الطلب المرتفع في آسيا وأوروبا. وتتبعها أسعار النفط التي باتت تتجه نحو 100 دولار للبرميل، وربما تصل إلى هذا الرقم قبل نهاية العام الجاري، وفق توقعات العديد من خبراء النفط وبنوك الاستثمار العالمية، ومنها غولدمان ساكس. وتجاوزت أسعار خام برنت في التعاملات الآجلة لعقود ديسمبر/كانون الأول حاجز 85 دولاراً، بينما تجاوزت أسعار خام غرب تكساس في عقود نوفمبر/تشرين الثاني حاجز 83 دولاراً، حسب بيانات بلومبيرغ للأسعار، صباح أمس الاثنين.

ومن غير المتوقع أن تتوقف ارتفاعات أسعار الطاقة الأحفورية التي أعادت حتى الآن بعض دول أوروبا إلى التوليد من الفحم الحجري. ويقول خبراء طاقة، في هذا الشأن، إن صفقات الغاز الطبيعي والنفط ومشتقاته تشهد مضاربات محمومة وغير مسبوقة في الأسواق الدولية، بسبب النقص الكبير في الإمدادات، والطلب القوي في أسيا وأوروبا، ومخاوف الشتاء، وبالتالي برئ خبراء أن هذه الأسعار المرتفعة ستدعم الحزب الجمهوري في انتخابات الكونغرس المقبلة. ويرى نائب رئيس شركة الطاقة «إي تش أس» الأميركية لأبحاث الطاقة، دانيال يورغين، أن «أسعار النفط عادة تقود إلى أزمات الطاقة العالمية، ولكن ما يجري الآن أن الغاز الطبيعي يقود الأزمة، وإن النفط يتبعه».

ومع ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في آسيا إلى مستويات خيالية، من المتوقع أن تتجاهل الكهرباء زيادة العبء المعيشي على المواطن الأميركي، حيث ارتفعت أسعار الغازولين بنحو 1,10 دولار للغالون في المتوسط إلى 3,27 دولارات، لكن في بعض الولايات مثل كاليفورنيا بلغ سعر الغازولين أكثر من 4 دولارات للغالون. وبالتالي، يرى خبراء أن هذه الأسعار المرتفعة ستدعم الحزب الجمهوري في انتخابات الكونغرس المقبلة. ويرى نائب رئيس شركة الطاقة «إي تش أس» الأميركية لأبحاث الطاقة، دانيال يورغين، أن «أسعار النفط عادة تقود إلى أزمات الطاقة العالمية، ولكن ما يجري الآن أن الغاز الطبيعي يقود الأزمة، وإن النفط يتبعه».

ومع ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في آسيا إلى مستويات خيالية، من المتوقع أن تتجاهل الشركات المنتجة للغاز الطبيعي السوق الأميركي والأوروبي، خلال الشهور المقبلة، لحصاد أكبر أرباح ممكنة من التصدير للسوق الآسيوي. ويرى محللو «سيتي غروب» أن أسعار الوقود ستكون لها تداعيات خطيرة في حال حلول شتاء بارد جداً، ليس فقط على دول أوروبا وآسيا، ولكن أثارها ستمتد كذلك إلى النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة. وسط هذه الاحتمالات، لا يستبعد محللون أن تقود سياسة بايدن البيئية إلى خسارة الحزب الديمقراطي للأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ، في انتخابات النصف التي ستجرى في نوفمبر/تشرين الثاني من العام المقبل، خاصة أن العديد من شركات الطاقة الكبرى والولايات النفطية مثل تكساس باتت تعترض بشدة على سياسة تقييد الاستثمار في الطاقة التقليدية. لكن آخرين يستبعدون ذلك. وتواجه أميركا منذ شهور ارتفاعاً في التضخم الذي يعود جزء كبير منه إلى ارتفاع أسعار الوقود وفواتير الكهرباء والغاز.

وفي أوروبا التي تعاني من أزمة عنيفة في إمدادات الغاز الطبيعي دفعتها إلى العودة للفحم الحجري، تواجه العديد من دولها احتجاجات كبرى على ارتفاع فواتير الكهرباء والوقود، وربما تقود تدريجياً إلى تغيير بعض الأحزاب الحاكمة في دول مثل إسبانيا وبريطانيا والبرتغال وفرنسا، وترفع من رصيد الحركات الشعبوية. كما من المتوقع أن تهدد ارتفاعات أسعار الوقود والكهرباء معادلة التعايش الاجتماعي والتحالفات الهشة الحاكمة في العديد من دول الاتحاد الأوروبي.

وفي بريطانيا مثلاً، تتوقع هيئات المجتمع المدني التي تراقب أسعار الطاقة، ارتفاع فاتورة الوقود على الأسر في المتوسط بنحو 139 جنيها إسترلينيا في العام الجاري، إلى نحو 1271 جنيها إسترلينيا، وهو ما يمثل ارتفاعاً في أسعار الطاقة بنسبة 12%.

وترى مؤسسات خيرية، مثل «أوكسفام»، أن نحو 15 مليون أسرة في بريطانيا ستعاني من ارتفاع كلف الكهرباء والوقود خلال العام الجاري، وربما تكون بحاجة إلى مساعدات مالية. على صعيد المشهد الجيوسياسي العالمي، تمنح أسعار الطاقة المرتفعة دولاً مثل روسيا مزيداً من النفوذ السياسي على القرار الأوروبي، عبر التحكم في إمدادات الغاز الطبيعي. ويلاحظ أن واشنطن رضخت أخيراً للضغوط الألمانية وسمحت بإكمال مشروع «نورد ستريم 2» الذي يضاعف إمدادات الغاز الروسي لألمانيا إلى 110 مليارات متر مكعب سنوياً. وبالتالي، يتوقع محللون أن تقود ضغوط إمدادات الطاقة في أوروبا إلى زيادة النفوذ الروسي في القرار الأوروبي. كما أن النقص الكبير الذي تعاني منه بكين سيساهم في تعزيز التحالف بين روسيا والصين ضد التحالف الغربي خلال الأعوام المقبلة. في هذا الشان، لاحظ محللون أن بكين التي تعيش مرحلة من التوتر الشديد مع واشنطن بشأن سياسة «الصين الواحدة» التي تشمل تايوان وتنوي ضمها في المستقبل القريب، تتفاوض مؤسساتها الحكومية مع شركات الطاقة الأميركية على عقود إمدادات غاز مسال طويلة الأجل، حتى تتمكن من تلبية توليد الطاقة النظيفة، والإيفاء بالتزامات خفض الثلوث البيئي التي تعهد بها الرئيس شي جين بينغ في خطابه أمام الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول الماضي. وحتى الآن، ساهم ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي في دول النفط والغاز الطبيعي، ولكنها رفعت من الضغوط المالية على الدول غير النفطية، وربما تقود إلى مزيد من الاحتجاجات الشعبية في الدول الفقيرة. ويرى محللون أن ارتفاع أسعار الطاقة ربما يصب في صالح طهران التي ستبدأ المفاوضات النووية مع الولايات المتحدة خلال الشهر المقبل. حيث إن الإدارة الأميركية بحاجة إلى إلغاء الحظر على صادرات الطاقة الإيرانية، لفك اختناقات الطاقة في أوروبا ودول آسيا الصديقة التي تعتمد عليها في محاصرة التمدد الصيني.

الغاز فوق 1200 دولار

عادت اسعار الغاز في اوروبا للارتفاع، امس الاثنين، بعدما كانت قد سجلت في بداية التعاملات قرابة دون مستوى 1000 دولار لكل الف متر مكعب. وكان الارتفاع بنسبة 14% الى 1281,9 دولارا لكل الف متر مكعب. ويلقي مسؤولون اوروبيون باللوم على شركة «غاز بروم» الروسية في الارتفاع الجنوني لاسعار الغاز، بينما يرى خبراء روس ان السبب يعود الى توجه شحنات الغاز الطبيعي المسال الاميركية الى آسيا، وهو ما سبب النقص في امدادات الغاز باوروبا.

الصين تتفاوض مع اميركا حول عقود غاز طويلة الأجل، وروسيا تضغط على اوروبا

«فورد» تستثمر 316 مليون دولار في بريطانيا

واشنطن. **العربي الجديد**

تخطط شركة «فورد» الأميركية لصناعة السيارات، لاستثمار 230 مليون جنيه إسترليني (316 مليون دولار)، لبدء تصنيع أجزاء السيارات الكهربائية في مصنع بالملكة المتحدة قرب ليفربول، وذلك بعدما تعهدت حكومة بوريس جونسون بتقديم دعم مالي للشركة. ومن المقرر أن ينتج المصنع حوالي 250 ألف وحدة طاقة سنوياً من منتصف عام 2024، وهو أول موقع داخل أوروبا لتصنيع أجزاء السيارات الكهربائية لـ «فورد». وتساهم الحكومة البريطانية في الاستثمار من خلال صندوقها «أوتوموتيف ترانسفورميشن»، مع تكثيف الشركات التجارية خططها للتحول نحو السيارات الكهربائية، قبل حظر محركات الاحتراق الداخلي.

وحسبما ذكرت قناة «بي بي سي» البريطانية، قال ستيوارت رولي، رئيس شركة «فورد» في أوروبا: «الاستثمار سيعني أن المصنع، الذي يقع في هالوود، سيعمل لسنوات عديدة». وصرحت الشركة الأميركية، في وقت سابق هذا العام، بأنها تعتزم بيع السيارات الكهربائية فقط في أوروبا. وحسب وكالة «بلومبيرغ»، تشهد بريطانيا زيادة في معدلات مشاهدة إعلانات السيارات الكهربائية الجديدة والمستعملة، وشكلت السيارات الكهربائية أربعة من كل 5 سيارات جديدة تتم مشاهدة إعلاناتها، وهو ما يعني أن هناك رغبة بين المستهلكين لشراء السيارات الكهربائية في المستقبل.

مصنع سيارات فورد شمالي إنكلترا بمنطقة ميرسي سايد (Getty)

أزمة العقارات تضغط على نمو الصين

مصنع نسيج بالصين (Getty)

بكين. **العربي الجديد**

أظهرت بيانات حكومية في بكين، أمس الاثنين، تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين إلى 4,9 بالمائة، في الربع الثالث من العام الجاري 2021 على أساس سنوي، بسبب أزمة القطاع العقاري وتعطل سلاسل الإمداد عالمياً. ووفق أرقام حكومية، فقد كشفت بيانات المكتب الوطني للإحصاء، الإثنين، أن نمو الاقتصاد الصيني انخفض من مستوى 7,9 بالمائة المسجل في الربع الثاني من 2021. وسجل النمو الفصلي لاقتصاد الصين 0,2 بالمائة في الربع الثالث، قياساً بنمو 1,3 بالمائة في الربع الثاني من 2021. وحسب البيانات، تجاوزت مبيعات التجزئة التوقعات، حيث ارتفعت بنسبة 4,4 بالمائة على أساس سنوي في سبتمبر/أيلول الماضي، مقابل 2,5 بالمائة في الشهر السابق. وتباطأ نمو الإنتاج الصناعي في سبتمبر/أيلول الماضي إلى 3,1 بالمائة على أساس سنوي، قياساً بـ5,3 بالمائة في الشهر السابق له. وسجل الاستثمار في الأصول الثابتة ارتفاعاً خلال الربع الثالث بنسبة 7,3 بالمائة عن العام الماضي. وبلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية بالصين خلال سبتمبر 4,9 بالمائة، لكن ظل المعدل بالنسبة لمن تتراوح أعمارهم بين 16 و24 عاماً أعلى بكثير، حيث بلغ 14,6 بالمائة. وتتوقع الحكومة الصينية نمو الناتج المحلي للبلاد بنسبة 6 بالمائة في 2021، فيما يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً في حدود 8 بالمائة.

أسعار الوقود تهدد شركات الطيران

لندن. **العربي الجديد**

حذر تقرير من تداعيات الارتفاع الأخير في سعر الوقود على تعافي صناعة الطيران من جائحة «كورونا». ووفقاً للتقرير الذي نشره الاتحاد العالمي للنقل الجوي «إياتا» وشركة «بلاتس غلوبال» ونقلته صحيفة «فايننشال تايمز»، فإن سعر وقود الطائرات تضاعف إلى 750 دولاراً لكل طن متري على مدار العام الماضي. وتوقعت «لدنا إيرلينز» في الأسبوع الماضي التحول نحو الخسائر في الربع الأخير من العام الجاري، وأشارت في التقرير إلى استمرار ارتفاع أسعار الوقود.

ومن المتوقع أن تتجه شركات الخطوط الجوية لرفع أسعار التذاكر على الركاب في محاولة لاستيعاب زيادة أسعار الوقود، ولكن في الوقت نفسه فإن عدد الركاب لا يزال أدنى المستويات الطبيعية مع استمرار القيود المطبقة بسبب الجائحة. ورفع الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا»، توقعاته لخسائر قطاع الطيران العالمي خلال العام 2021 إلى 51,8 مليار دولار، بأعلى من التقديرات الأولية في إبريل/نيسان الماضي، البالغ 47,7 مليار دولار، بسبب تداعيات متحورات كورونا.

وكانت «إياتا» قد ذكرت في تقرير التوقعات الأخير الصادر قبل أسبوعين عن الأداء المالي لقطاع الطيران، أن التوقعات تشير إلى انخفاض خسائر القطاع الصافية إلى 11,6 مليار دولار في 2022، فيما يصل إجمالي الخسائر إلى 201 مليار دولار في 3 سنوات (2020 - 2022). ورفع الاتحاد تقديراته لخسائر القطاع خلال العام الماضي من 126,4 مليار دولار، إلى 137,7 مليار دولار. وتوقع التقرير أن يصل الطلب العالمي على السفر إلى 61 بالمئة خلال العام الحالي، قياسا على مستويات عام 2019، بعد أن سجلت 40 بالمئة فقط في 2020. وأورد التقرير أن إجمالي عدد الركاب سيرتفع إلى 2,3 مليار في 2021، ثم إلى 3,4 مليارات في 2022. وتعد مستويات العام المقبل المتوقعة مماثلة لمستويات عام 2014 ولكنها أقل بكثير من 4,5 مليارات مسافر في عام 2019. كما توقع التقرير كذلك أن يستمر الطلب القوي على الشحن الجوي مع ارتفاع الطلب في عام 2021 بنسبة 7,9 بالمئة فوق مستويات عام 2019. وتابع: «الطلب على الشحن الجوي سيواصل النمو إلى 13,2 بالمئة في العام المقبل فوق مستويات عام 2019». ويعد قطاع السفر والسياحة والطيران من أكثر من القطاعات تأثرا بجائحة كورونا خلال عام 2020، ومن المتوقع أن تستمر تأثيراته على القطاع حتى عام 2024.

مسافرون امام الخطوط الفرنسية بمطار دوسلدورف بالمانيا (Getty)

رؤية

قروض الفيمتو ثانية في مصر

مصطفى عبد السلام

بات المتابع للشأن الاقتصادي المصري في حيرة من أمره، يسأل أسئلة منطقية وملحة فلا يجد لها إجابة، من بين الأسئلة: ما سر إصرار الحكومة المصرية على اغتراف كل هذه القروض الخارجية وخلال فترات متقاربة، ولمَ الإصرار على اقتراض مليارات الدولارات من الخارج في الوقت الذي تعاني فيه البلاد تراجعا في إيرادات النقد الأجنبي، خاصة من قطاع السياحة الحيوي؟

وما الضرورة الملحة في اقتراض مليارات الدولارات لتمويل إقامة ناطحات سحاب وأبراج شاهقة وأضخم دار للأوبرا في الشرق الأوسط، أو حتى تمويل قطار فائق السرعة يخدم رواد الساحل الشمالي والعين السخنة وقاطني العاصمة الإدارية الجديدة؟

ما أهمية تلك المشروعات للمواطن والاقتصاد وخطط التنمية، وما الضرر في أن يتم تأجيلها بعض الوقت إذا كانت تمثل إرهاقا شديدا لاحتياطي البلاد من النقد الأجنبي وتضغط على العملة المحلية وقبلها المواطن؟ وهل تدرك الحكومة أنّ المواطن الذي يتحمل وحده عبء كلفة القروض الخارجية بات يئن خصوصاً مع قفزات أسعار السلع والخدمات وتآكل قدرته الشرائية وضعف الدخول مقارنة بتضخم الأسعار؟ هل تدرك الحكومة أن الفقراء، وفي مقدمتهم موظفو الدولة والقطاع العام، هم من باتوا يتحملون العبء الأكبر للديون الخارجية إذ يتم اقتطاع الضرائب من دخولهم المحدودة أو من قوت يومهم ويسددون من «اللحم الحي» ضريبة قيمة مضافة تعادل 15% من ثمن السكر والزيوت والشاي والسلع الأساسية، إضافة إلى رسوم ترتفع قيمتها يوما بعد يوم يتم فرضها حتى على تصاريح دفن الموتى وركن السيارة في الشارع؟

المتابع لحركة الديون الخارجية لمصر يجد أنها في زيادة مستمرة رغم وعود سابقة للحكومة بالحد من هذه النوعية من الديون، وعدم الاقتراض إلا لأغراض محددة، ولمشروعات تدر عائدا بالنقد الأجنبي يتم من خلاله سداد أعباء الدين، لكن هذه الوعود تبخرت وذهبت أدراج الرياح. والمتابع لتلك النوعية من القروض يجد أن الحكومة باتت تبتكر الأساليب والأدوات التي تحصل من خلالها على أموال من الخارج وآخرها طرح سندات سيادية وسندات خضراء، سيادية وصكوك إسلامية، والمتابع للفترة الزمنية يجد أنّ الحكومة اختصرت الأوقات وحرقت المسافات، فبعدما كانت في أيام نظام عبد الناصر والسادات ومبارك تحصل على قرض خارجي واحد كل سنوات، اختصرت الفترة إلى قرض كل سنة، ثم كل نصف سنة، والآن قلصت الفترة إلى أسابيع وربما أيام، وربما يأتي اليوم الذي نحسب فيه القروض بمقياس الفيمتو ثانية خصوصاً مع ضخامتها وسرعة الحصول عليها وتعامل الحكومة معها على أنها أحد إنجازاتها رغم أن كل دول العالم تتعامل مع القروض على أنها عبء للأجيال الحالية والمقبلة، وقد تغرق أعباء تلك الديون البلاد في أزمات لا حصر لها، وما مثال لبنان واليونان والأرجنتين عنا ببعيد. دليل ذلك ما فعلته الحكومة قبل أيام، فخلال فترة زمنية لا تتجاوز الأسبوعين أعلنت الحكومة عن عدة قروض تتجاوز قيمتها 5 مليارات دولار. القرض الأول كان بقيمة 3 مليارات دولار وحصلت عليه يوم 23 سبتمبر 2021 في صورة سندات دولية، ولم تمر أيام على القرض حتى أعلنت وزارة المالية يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول عن ترتيب صفقة الحصول على قروض بمليارى دولار عبر طرح سندات خضراء وأخرى إسلامية، وقبلها بأيام قليلة قال وزير المالية، إنّ بلاده تتجه لإصدار أول صكوك سيادية بقيمة 500 مليون دولار. ومنذ بداية العام تسابق الحكومة الزمن للاقتراض من الخارج، ففي شهر واحد هو فبراير/ شباط الماضي اقترضت 3,8 مليارات دولار من بيع سندات دولية. كما تم الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي قيمتها 20 مليار دولار منذ نهاية 2016. ويبدو أن الحكومة مغرمة بالرقم الأول، ولذا قررت إصدار أول طرح للسندات الخضراء السيادية الحكومية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقيمة 750 مليون دولار لمدة خمس سنوات وبسعر فائدة 5,25%. لا يتوقف الأمر عند القروض الحكومية المباشرة، فهناك قروض أخرى تحصل عليها البنوك التابعة للدولة، وآخرها حصول بنك مصر على أكبر قرض خارجي في تاريخه بقيمة مليار دولار يوم 23 سبتمبر/ أيلول. ومع توسع الحكومة غير المحسوب في الاقتراض ارتفع الدين الخارجي لمصر بقيمة 14,3 مليار دولار خلال العام المالي 2021/2020 ليسجل 137,85 مليار دولار بنهاية يونيو/ حزيران 2021 مقابل 123,490 مليار دولار بنهاية يونيو 2020، بزيادة 11,16%. والرقم الأخير للدين الخارجي المعلن من البنك المركزي والبالغ 137,85 مليار دولار لا يتضمن قروضا أخرى حصلت عليها البلاد في الربع الأول من العام المالي الجديد 2021-2022 منها 3 مليارات في صورة سندات دولية، أي أن الديون الخارجية تجاوزت حاليا 140 مليار دولار. البعض قد يسأل: ما السر وراء تكالب الدول والمؤسسات المالية وبنوك الاستثمار والصناديق على إقراض مصر كل هذه المليارات من الدولارات؟

السر يكمن في أسعار الفائدة العالية التي تمنحها الحكومة للمقرضين. ففي القرض الأخير الذي حصلت عليه يوم 23 سبتمبر منحت 5,8% على القروض البالغ مدتها 6 سنوات، و7,3% لمدة 12 عاما و8,75% لمدة 30 سنة، كما أن وكالة «بلومبيرغ» قالت في وقت سابق إن مصر باتت تدفع أعلى سعر فائدة في العالم للدولار.

لا تكمن خطورة استمرار توسع الحكومة في الاقتراض الخارجي في رهن القرار الاقتصادي للدولة للدائنين الدوليين الذين قد يتدخلون في تحديد أوجه الإنفاق العام للموازنة المصرية ويفرضون على الحكومة تطبيق إجراءات تقشفية عنيفة بحق المواطن وإجراء زيادات مستمرة في الأسعار وخفض للدعم الحكومي، ولكن هناك مخاطر أخرى تكمن في الضغط على الجنيه المصري والاحتياطي الأجنبي، ودوران الدولة في حلقة مفرغة تدفع الحكومة للحصول على قروض جديدة لسداد قروض قائمة، إضافة إلى ارهاق الموازنة ومعها الضغط المستمر على المواطن، وربما في وقت لاحق يتم تخيير المواطن بين الحصول على الدعم، أو سداد الديون.

فقد كشفت قاعدة بيانات البنك الدولي أن مصر مطالبة بسداد أكثر من 40 مليار دولار خلال العام الجاري، وحسب البنك فإنّ البلاد مطالبة بسداد 15,78 مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي الحالي، و 7,5 مليارات دولار خلال الفترة من أكتوبر/ تشرين الأول الحالي إلى ديسمبر/ كانون الأول المقبل، و 8,49 مليارات دولار خلال الربع الأول من 2022 مستحق، و 8,74 مليارات دولار خلال الربع الثاني من العام، بإجمالي أرصدة مستحقة خلال العام من يونيو 2021 إلى يونيو 2022 تصل إلى 40,5 مليار دولار، تمثل ودائع الخليج، التي يتم تجديدها باستمرار، أو جزء كبير منها.